

بلا مأوى: هدم البيوت في قرى
النقب وتأثيره على الأطفال
خلال تفشي جائحة الكورونا

تموز 2021



منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية
פורום דו קיום בנגב לשוויון אזרחי
Negev Coexistence Forum for Civil Equality

منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية| منظمة عربية – يهودية، قام بتأسيسها في عام 1997 مجموعة من السكان اليهود والعرب في النقب، لكي توفر منبرا للنضال المشترك لأجل تحقيق المساواة في الحقوق المدنية. يعترف المنتدى بالإهمال الذي تنتهجه الحكومات الإسرائيلية المختلفة والمؤسسات التابعة لها، التي حالت دون حصول المجتمع المحلي البدوي في النقب على كامل حقوقه، ويسعى للحيلولة دون تعرض القرى المعترف بها وغير المعترف بها لمزيد من المعاناة وإلحاق الضرر بها. النشاطات التي يقوم بها المنتدى متنوعة وتشمل تقديم المرافعة على المستوى المحلي والدولي، البحث، نشاطات على مستوى المجتمع المحلي، احتجاجات عمومية، التواصل مع وسائل الاعلام الاجتماعية، التعامل مع الاعلام الإسرائيلي والاجنبي وغيرها. تعتمد جميع فعاليات المنتدى على عمل يهودي عربي مشترك.

تموز 2021

تحقيق: إيلان كريمير

كتابة: إيلان كريمير

تحرير: حايا نوح وجوزيف جطتسوف

ترجمة: راحيل بن فورات

صورة الغلاف الرئيسي: هدم بيت في قرية الزرنوق غير المعترف بها.

تصوير: أمل أبو قويدر، الزرنوق، 2020

[صمود: حياة النساء البدويات عبر الكاميرا](#)

صورة الغلاف الخلفي: هدم بيت في قرية عتير غير المعترف بها.

تصوير: هدى أبو القيعان، نيسان 2017

[يصورون – مصورات من أجل حقوق الإنسان](#)

شكرنا الخاص موصول للسيدة كليبير كوفر على مساهمتها في هذا التقرير.

بحسب متطلبات القانون، يعترف منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية بالتنويه إلى أنه بفضل التعاون مع دول صديقة ومنظمات دولية داعمة لحقوق الإنسان، يأتي أغلب تمويل نشاطات المنتدى من "مؤسسات سياسية أجنبية".

" هنالك كتابا اعتدت قراءته على بناتي عندما كن صغيرات. وكنت أسألهن: ما هو اسم بيت العصفور؟ عش. ما هو اسم بيت البقرة؟ وما هو اسم بيت الخيول؟ وفي نهاية المطاف كنا نسأل ما هو اسم بيت بني البشر. أود أن تسأل الدولة نفسها: ما هو بيت الأطفال البدو في النقب؟ نبتهل بالدعاء أن نفهم الطريقة التي تقوم الدولة بوصف ذلك".
عضوة الكنيست، عايدة توما سليمان، خلال تقديم ملخص نقاش برلماني في عام 2020 ضمن مداورات لجنة حقوق الطفل في الكنيست.

الفهرست

ملخص:	؛Error! Marcador no definido.
7	مقدمة: البلادات البدوية في النقب.....
9	هدم مباني في البلادات البدوية في ظل جائحة الكورونا.....
12	تحليل عدد وأنواع الهدم وتأثير ذلك على المعيشة والعمل في البلادات البدوية
15	ظاهرة الهدم الذاتي في النقب.....
18	الإطار القانوني المصوغ لعمليات الهدم في النقب.....
21	الوسائل العقابية المنفذة لتحقيق أهداف الدولة الرامية إلى الاقتلاع بالإكراه.....
24	تأثير الهدم على نمو الأطفال.....
الاستنتاجات.....	؛Error! Marcador no definido.

ملخص

واصلت دولة اسرائيل أثناء انتشار جائحة الكورونا، تنفيذ عمليات هدم المباني في النقب. حيث يعتبر هدم المباني إحدى الوسائل الرئيسية التي تنتهجها الدولة ضد السكان البدو في النقب،

وتهدف الدولة من وراء ذلك إلى تجريد البدو من أراضيهم وتجميعهم في بلدات حضرية. المجتمع البدوي المحلي، الذي يعاني منذ سنوات من نقص في توفر مأوى لائق له، لا يزال يخوض نضالا طويلا مع الدولة حول الملكية على الأراضي في النقب. حيث يؤدي ما يترتب على ذلك من نقص في السكن اللائق وانعدام الأمن والضائقة، إلى التأثير على الأطفال البدو بشكل كبير ويلحق بهم ضررا كبيرا وغير قابل للإصلاح، يتجلى في المس بصحتهم النفسية، أمنهم ونموهم.

اختارت حكومة إسرائيل خلال العام 2020 رصد مبالغ كبيرة من المال العام لصالح ميزانية تم تخصيصها لتصرف على عمليات فرض القانون التي آلت إلى هدم حوالي 2568 مبنى تابعة للمجتمع البدوي المحلي في النقب. لقد وصل عدد المباني التي تم هدمها إلى أوجه في عام 2020، وتأتي هذه الحصيلة السيئة على الرغم من قيام المستشار القضائي للحكومة، على أثر توجه جمعيات مدنية بالتوجه له طالبة منه أن يأمر بالتوقف عن ممارسة أعمال الهدم خلال وجود جائحة الكورونا، بإصدار تعليمات تقضي بالحد من إصدار أوامر الهدم، ومن تواجد الشرطة في البلدات البدوية.

تعتمد المعطيات الواردة في هذا التقرير، على معطيات مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي (فيما يلي: مديرية الجنوب)، التي تم الكشف عنها على مدار السنوات الأخيرة، من قبل منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، حيث تم الحصول على هذه المعطيات بعد تقديم طلبات بموجب قانون حرية المعلومات. **ننوه هنا بأن المعطيات الواردة في هذا التقرير تتناول عمليات الهدم التي تمت في التجمعات السكانية البدوية في النقب فقط.**

بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في وتيرة التمييز والإقصاء الذي يُمارس تحت طائلة قانون كامينس (2017) وقانون القومية (2018)، تعرض السكان العرب البدو أيضا إلى ضائقة في ظل وجود جائحة الكورونا وذلك بسبب تواجد الشرطة المكثف في قراهم، التراكتورات التي حرثت أراضيهم وعمليات الهدم التي تعرضت لها بيوتهم. لم يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل أن جميع هذه الأمور حدثت في الوقت الذي ساد فيه ارتفاع كبير في قلة العمل، وتدني في مستوى التعليم في القرى غير المعترف بها مقارنة بباقي سكان الدولة. فالنقص في الحواسيب، الانترنت والكهرباء يجعل التعليم عن بعد يكاد يكون غير ممكنا. تقوم دولة إسرائيل باستغلال هذا الوضع البائس لمواصلة عمليات الإخلاء القسري، التي تهدف إلى توطين السكان البدو الأصليين في قرى حضرية، وذلك على الرغم من أن هذه العمليات تمس بحقوقهم الأساسية بشكل ممنهج.

استمر نهج "الهدم الذاتي" (هدم يتم تنفيذه من قبل صاحب المبنى نفسه) خلال عام 2020 – نتيجة للتخويف والعنف الممارسان من قبل سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب (فيما يلي: سلطة توطين البدو) وعدد من جهات فرض القانون الأخرى.

تم إنشاء سلطة توطين البدو بموجب قرار صادر عن وزارة البناء والإسكان في عام¹ 2007. وقد تم نقلها إلى مكتب رئيس الحكومة إلا أنها عادت وانتقلت مرة أخرى إلى وزارة البناء والإسكان. تم في عام 2016 نقل سلطة توطين البدو إلى وزارة الزراعة وتعتبر في الوقت الراهن وحدة تابعة لوزارة الاقتصاد. يتمحور الهدف الرئيسي الذي تم تخويل سلطة توطين البدو بتحقيقه في تسوية قضايا ملكية أراضي البدو، تنظيم مساكن دائمة وبنى تحتية، إعداد خريطة هيكلية وتعزيز التعليم والتشغيل. لكي تتمكن سلطة توطين البدو من تحقيق هذا الهدف تتولى هذه السلطة الإشراف على الخطة الخماسية 2017 – 2021، حيث من المتوقع أن تساعد السلطات البدوية المحلية في القيام بتشجيع التشغيل، دمج وتنسيق خدمات التعليم والرفاه الاجتماعي. لكن بالرغم من هذه الأهداف المعلنة، تتميز سلطة توطين البدو بأنها مؤسسة تمارس التمييز، فالمواطنين البدو في النقب، الذين ليسو مثل باقي مواطني الدولة، يعتبرون مختلفين في نظر الدولة، باعتبارهم مجموعة يتم التحكم فيها بواسطة سلطة منفردة. تعمل سلطة توطين البدو وسط تعاون مع جهات موكلة بفرض القانون ومع الشرطة، بما في ذلك قسم التحقيقات التابع لوحدة يوناف، وحدة شرطية خاصة تم إنشائها كجزء من مخطط برافر، هدفها مساعدة السلطات في تنفيذ عمليات الهدم.²

بالإضافة لتتبع معطيات الهدم، يلقي التقرير هذا العام الضوء على آلاف الأطفال في التجمعات السكانية البدوية الذين عاشوا عمليات هدم بيوتهم. حيث يؤثر انعدام الأمن الناجم عن عمليات الهدم سلبا على صحة الأطفال ويمس بنموهم الاجتماعي – العاطفي في الأوقات العادية، فما بالك في أوقات الأزمات الإنسانية. لذلك، فإن هدم البيوت يولد تأثيرا قاسيا على نمو الأطفال الطبيعي وعلى إمكانية عائلاتهم للعيش بأمان وكرامة.

¹ القرار الحكومي رقم 1999 (15.07.2007)، إنشاء سلطة تطوير وتوطين البدو في النقب.

<https://tinyurl.com/ycoh3rag>

² رد على طلب معلومات من وزارة الأمن الداخلي، ضمن قانون حرية المعلومات، من تاريخ 17.1.2015. أنظر: "אכיפת מצוקה: سياسة هدم البيوت في التجمعات السكانية البدوية في النقب. منتدى للتعايش في النقب. حزيران 2016

المقدمة: التجمعات السكانية البدوية في النقب

يعتبر أبناء المجتمع البدوي المحلي أقلية أصلانية لا يتم الاعتراف بأن لهم طابع حياة مميز. كما ويعتبر البدو جزء لا يتجزأ من المواطنين العرب – الفلسطينيين من سكان دولة إسرائيل. يبلغ تعداد السكان البدو في النقب حوالي 280,000 مواطن³ يسكنون ضمن ثلاث أشكال من أشكال السكن تشمل: 7 بلدات تم تخطيطها من قبل الدولة، 11 قرية معترف بها من قبل الدولة، وحوالي 35 قرية ترفض الدولة الاعتراف بها، ويطلق عليها القرى غير المعترف بها. يعاني جميع السكان البدو من تمييز واسع النطاق، يتم من خلاله انتهاك حقوقهم الأساسية وحرهم إلى هامش المجتمع الإسرائيلي⁴.

يحثل الانكار الذي لا هوادة فيه من قبل الدولة، وعدم الاعتراف بحقوق البدو في النقب لمليكيتهم لأراضيهم، ومواصلة ممارسة سياسة تجريدهم من أراضيهم، صلب الصراع المتواصل بين مواطني النقب البدو وبين الدولة. لقد تعاضت غالبية مخططات الدولة المخصصة لمنطقة النقب عن احتياجات السكان البدو ومست بحقوقهم الأساسية أيضا. فالغاية اليوم، لا يزال هدف هذه المخططات يتمحور حول "تسوية" الأراضي التابعة لأبناء المجتمع البدوي المحلي وتسوية موضوع السكن، وتجميع هؤلاء السكان بشكل قسري في بلدات حضرية (بلدات وقرى معترف بها) علما أن هذا الشكل من السكن لا يلائم طابع حياتهم التقليدي⁵.

كان النقب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، منطقة خاصة بشكل دائم وثابت بالبدو الذين كانوا آنذاك ينتمون لتجمعات قبلية، تعتمد معيشتهم بشكل أساسي على الزراعة شبه البعلية، تمتد على مساحة تبلغ حوالي 2 مليون دونم تقريبا. كان يعيش في النقب عشية إقامة دولة إسرائيل ما بين 65,000 إلى- 100,000 بدوي. قام غالبية بدو النقب خلال حرب عام 1948 بالهروب أو تم تشريدهم إلى الأردن، الضفة الغربية، مصر، قطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، حيث تبقى في النقب حوالي 11,000 بدوي⁶. كما وشرعت دولة إسرائيل خلال هذه المرحلة الزمنية أيضا بإخلاء البدو من أماكن سكنهم، ولا تزال عمليات الإخلاء مستمرة حتى يومنا هذا. قامت دولة إسرائيل منذ بداية سنوات الخمسين ولغاية عام 1966 بتجميع البدو في منطقة تسمى بالسياح، وإخضاعهم للحكم العسكري. فقامت الدولة خلال هذه الفترة، لأجل

³جامعة بن غوريون، قاعدة بيانات إلكترونية – خصائص حياة السكان البدو في النقب – ديموغرافيا، (2021). تم اقتباسه من

<https://tinyurl.com/avvtztem>

⁴منتدى للتعايش. المس بحقوق السكان البدو في النقب الأساسية في ظل جائحة كورونا (2020). أقتبس في 2 حزيران 2021

<https://tinyurl.com/2se99n9a>

⁵منتدى التعايش في النقب. حول عدم المساواة وهدم البيوت والمباني في التجمعات السكانية البدوية في النقب. 2020.

<https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2020/07/HDR-2020-Data-on-2019-Eng-3.pdf>

⁶ نفس المصدر

تحقيق هذا الهدف، باقتلاع قرى كاملة كانت مقامة على أراضٍ يمتلكها أصحابها البدو في غرب وشمال النقب ونقل سكانها إلى منطقة السياج.

قامت الدولة بتعريف الأراضي التي كانت تابعة للبدو الذين تحولوا إلى لاجئين، وكذلك غالبية الأراضي التابعة لمن بقوا في أراضيهم أو تمّ اقتلاعهم منها، على أنها "أرض موات"⁷. لكن بعد سن قانون التخطيط والبناء (1965)⁸، تمّ تعريف غالبية أراضي البدو على أنها أراضٍ زراعية، محميات طبيعيّة أو مناطق عسكرية، وذلك بدلا من تخصيصها لإقامة قرى للبدو أنفسهم. فضلا عن ذلك، شرعت الدولة بتسجيل الأراضي كأراضي دولة، وتغاضت بشكل قاطع عن حقوق ملكيّة السكان الأصليين لهذه الأراضي. وبهذه الطريقة، تمّ الاعلان بشكل رجعيّ عن جميع البيوت القائمة، كبيوت غير قانونية، وهكذا تولدت للمرة الأولى، ظاهرة "القرى غير المعترف بها"، وبالتالي لم تحظ في غالب الحالات، قرى كانت قائمة قبل قيام دولة إسرائيل، بأي اعتراف من الناحية التخطيطية، وتحولت إلى غير قانونية في نظر القانون الإسرائيلي.

تمّ في عام 1966 فور انتهاء الحكم العسكري وإتمام تخطيط القرية البدوية الأولى، تل السبع، الشروع بعملية التحضر التي فرضتها الدولة على السكان البدو في النقب، هذه العملية التي لا تزال مستمرة لغاية اليوم. قامت الدولة منذ ذلك الوقت ولغاية يومنا هذا بإنشاء 7 قرى، تقع غالبيتها في منطقة السياج وسط اطلاق وعود بأنها ستوفر للسكان خدمات تتماشى مع روح العصر الحاضر مقابل توطينهم في قرى منظمة على قسائم أراضٍ بلدية. مع ذلك، تركزت سياسة إسرائيل المنتهجة تجاه السكان البدو في النقب خلال السنوات العشرين التي تلت تلك الفترة في تجميع جميع السكان في نفس القرى السبع.

قامت دولة إسرائيل منذ عام 1999 بالاعتراف بـ 11 قرية في النقب أيضا. مع ذلك، عمليا لا يوجد فرق بين القرى المعترف بها والقرى غير المعترف بها. حيث تخلو غالبية القرى المعترف بها من الخرائط الهيكلية المصادق عليها، وبالتالي لا يمكن للسكان الحصول على تراخيص بناء. إلى جانب ذلك، تظال عمليات هدم البيوت والمباني في القرى المعترف بها وغير المعترف بها أيضا. وتكاد البنى التحتية مثل المياه، الكهرباء، المجاري والشوارع في غالبية الأماكن أن تكون غير متاحة أو متاحة جزئيا.

⁷ لمزيد من المعلومات أنظر: منندى للعنايش في النقب، 2012. سيرورة السلب في النقب: السياسات الإسرائيلية المضادة

لدعاوى البدو (بالعبرية)، 2012. <https://tinyurl.com/y3dve4tb>

⁸ قانون التخطيط والبناء، 1965. <https://tinyurl.com/ygc3dzqj>

على الرغم من أن السكان البدو يشكلون ما يزيد عن ثلث سكان النقب، يقتصر عدد البلدات المخصصة لسكن أفراد المجتمع البدوي المحلي من بين البلدات المعترف بها على 18 بلدة فقط⁹. لقد ضمنت سياسات التخطيط التي تنتهجها دولة إسرائيل على مدار السنين أن تبقى غالبية القرى البدوية غير معترف بها، وأن تبقى خاضعة لسياسات الهدم والعقوبات المختلفة والمعاناة من الاجحاف في توفير البنى التحتية والخدمات.

هدم المباني في التجمعات السكانية البدوية في النقب في ظل جائحة الكورونا

"فقدان بيتك في زمن الجائحة يعني فقدانك حياتك. الحق في الحياة والحق في السكن اللائق مرتبطان ببعضهما البعض بشكل جوهري" – بالاكريشان راجافول، التقرير الخاص للأمم المتحدة حول موضوع السكن اللائق.

يتحول السكن في ظل جائحة الكورونا إلى الواقي الأساسي منها. قامت دول في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إسرائيل، بالطلب من مواطنيها البقاء في البيوت، كما وقامت في كثير من الحالات بتسريع تعليمات لفرض الإغلاق ومنع التجوال بغية تفادي انتشار جائحة الكورونا. تعتمد هذه الخطوات التي ترمي إلى الحفاظ على صحة الجمهور على الفرضية القائلة أن لكل فرد متاح مأوى يوفر له وقاية لائقة تحميه من انتقال العدوى ونشر الفيروس، هذه الفرضية التي لا تتوفر على الدوام.

على الرغم من الاعتراف بالحق في سكن لائق من قبل القانون الدولي على أنه حق أساسي، لا يزال جزء كبيراً من السكان البدو في النقب، ما يقارب 100,000 - 80,000 من سكان الدولة يعيشون في قرى غير رسمية تحت ظروف سكنية غير لائقة، وفي بعض الأحيان تحت ظروف يسودها الاكتظاظ، دون إمكانية الوصول إلى مياه جارية وصرف صحي¹⁰ وبنى تحتية أخرى. لقد جعلت هذه الظروف السكان البدو عرضة للإصابة بفيروس كورونا بشكل خاص، خاصة وأن العديد منهم يعانون من مشاكل صحية كثيرة. زد على ذلك، وجود السكن غير اللائق جعل موضوع العزل الصحي الذاتي لدى السكان البدو يكاد يكون غير ممكناً. فبحسب بحث

⁹ دائرة الإحصاء المركزية 2019. بلدات وسكان حسب اللواء، اللواء الفرعي، الديانة والمجموعات الاجتماعية، جدول 2. من

<https://tinyurl.com/3tswym6w>

¹⁰ جامعة بن غوريون، قاعدة بيانات إلكترونية – خصائص حياة السكان البدو في النقب - ديموغرافيا، 2021. تم اقتباسه من

<https://tinyurl.com/aytvtzem>

أجرته الأمم المتحدة حول موضوع السكن اللائق¹¹، تكون نسبة الوفيات والإصابة بالمرض مرتفعة بشكل كبير لدى الأقليات والسكان الذين تكون حياتهم معرضة للخطر بسبب ظروف السكن غير اللائق، علماً أنه يمكن تفادي هذه المعاناة وهذه الوفيات¹².

يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) بان الحق في سكن ملائم يشمل الحق في اختيار مكان السكن، الحماية من الأخلاء القسري ومن هدم البيوت بالقوة¹³. تقرير الأمم المتحدة الخاص المتعلقة بموضوع السكن اللائق دعى خلال شهر آب 2020 إلى فرض حظر عالمي يمنع عمليات الإخلاء في ظل جائحة الكورونا¹⁴. من هذا المنطلق يعتبر هدم المباني والبيوت الجاري في التجمعات السكنية البدوية خرقاً ممنهجاً للحق في سكن ملائم¹⁵.

سعى منتدى التعايش خلال عام 2020 مع جمعيات أخرى، إلى رفع الوعي العالمي حول موضوع انتهاك حقوق الإنسان. حيث قام نتيجة لذلك، القائمون على تقرير الأمم المتحدة الخاص بموضوع السكن، مع القائمون على التقارير الخاصة بمواضيع: الأطفال، الأقليات، حماية حقوق الإنسان، مهجري الداخل والحقوق الثقافية، بإرسال رسالة إلى دولة إسرائيل عبروا من خلالها عن قلقهم بسبب الإخلاء القسري وهدم البيوت الذي يتم في ظل جائحة الكورونا¹⁶. فضلاً عن ذلك، أكدوا على قلقهم إزاء استعمال العقوبات الإدارية والجنائية ضد نشطاء لأجل حقوق الإنسان، بما في ذلك الشيخ صياح أبو مديغم الطوري وغيره من قرية العراقيب¹⁷. كما وأكدت الرسالة على أن عمليات الإخلاء القسري والهدم الجارية في ظل جائحة الكورونا تشكل خطراً على الصحة والحياة أيضاً.

يعد هدم المباني والبيوت وسيلة رئيسية، تقوم دولة إسرائيل باستخدامها لأجل تحقيق هدفها الأساسي المتعلقة بالسكان البدو في النقب. حيث تقوم الدولة بدفع عمليات اقتلاع

¹¹ راجافول، ب. (2020) كوفيد 19 والحق في المسكن: تأثيرات والسير إلى الأمام. تم اقتباسه في 10,6.21 من <https://www.undocs.org/A/75/148>

¹² نفس المصدر

¹³ تقرير الأمم المتحدة الخاص المتعلقة، بموضوع السكن اللائق، 2014. <https://tinyurl.com/yaolj2mv>

¹⁴ حظر يمنع عمليات الإخلاء في ظل جائحة الكورونا (2020). <https://tinyurl.com/bd8y8ha7>

¹⁵ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR). ملخص الملاحظات على التقرير الدوري الرابع الخاص بدولة إسرائيل، 12 تشرين الثاني 2019، <https://tinyurl.com/r5wf4bx>، CoS 20-21 E/C.12/ISR/CO/4

¹⁶ إعلام عن التقارير الخاصة للأمم المتحدة حول موضوع الإخلاء القسري في ظل جائحة الكورونا - منتدى التعايش في النقب (2020). تم اقتباسه بتاريخ 15/6/2021 من <https://www.dukium.org/89910/>

¹⁷ العراقيب - منتدى التعايش (2020). تم اقتباسه في 15/6/2021 من <https://www.dukium.org/village/al-arakib/>

السكان من القرى غير المعترف بها قسرا قديما، وذلك لأجل تجميعهم في البلدات السبع التي أقامتها الدولة والقيام بتملك أراضيهم. يعاني المجتمع البدوي منذ سنوات من ضائقة سكنية، دون إيجاد حل لائق لهذه الضائقة، وذلك في الحين الذي يعيش عشرات آلاف من المواطنين البدو في بيوت يحوم حولها شبح أوامر هدم، ويعود ذلك في غالبية الأحيان إلى عدم قدرتهم على الحصول على تراخيص بناء. لكن بالرغم من ذلك كله، لا يزال أفراد المجتمع البدوي المحلي يخوضون كفاحا متواصلًا لحماية ملكية الأرض، والتي تواصل الدولة من جهتها إنكار هذه الملكية¹⁸.

ردا على طلب عاجل وجهته 22 جمعية مدنية إلى المستشار القضائي للحكومة، أفيحي مندلبيت، طالبة منه من خلال هذا الطلب إصدار أمر يقضي بالكف عن عمليات هدم البيوت في النقب في ظل جائحة الكورونا¹⁹، تعهدت وزارة العدل في شهر آذار 2020 بالكف عن تنفيذ عمليات هدم البيوت، والتقليل من تسليم أوامر الهدم والإنذارات وكذلك تقليص تواجد وحدات فرض قوانين التخطيط والبناء في القرى²⁰. ولكن على الرغم من ذلك، تمّ ما بين الأشهر كانون أول وكانون ثاني 2020 هدم 2,568 مبنى في القرى البدوية في النقب²¹، أيّ ما يشكل ارتفاعا بواقع 13% مقارنة بهدم المباني في عام 2019 (2,241)²². على الرغم من وجود الأزمة الإنسانية التي نجمت عن جائحة الكورونا، يُعد هذا عدد المباني السنوي الأكبر الذي تمّ هدمها يوما ما في القرى البدوية.

قامت جمعية عدالة، منتدى التعايش، المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها وجمعيات أخرى، في شهر أيار 2020 بتقديم التماسا لمحكمة العدل العليا مطالبة من خلاله إنشاء مركز عزل صحي لكي يتسنى توفير حيزٍ يليق بالحجر الصحي في قريتي الزعرورة والزرنونق غير المعترف بهما. كما وتمّت المطالبة من خلال هذا الالتماس بتوفير حلا لائقا لمشكلة عزل النساء الصحي في القرى غير المعترف بها، حلا يأخذ بالحسبان احتياجات النساء الخاصة وطابع حياتهن الخاص أيضا²³. لكن تمّ رفض الالتماس بحجة أن هذا الالتماس يعتبر التماسا نظريا وليس التماسا ملموسا.

18 انظر 3 أعلاه

19 منتدى للتعايش في النقب إلى المستشار القضائي للحكومة: أوقف هدم البيوت في القرى البدوية (2020).

<https://www.dukium.org/ncf-to-the-attorney-general-stop-home-demolitions-in-the-bedouin-localities-in-the-negev/>

20 كتاب من وزارة العدل بخصوص هدم المباني في النقب في ظل جائحة الكورونا (2020).

<https://tinyurl.com/2zfv323>

21 مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي، إجمال مجريات سنة العمل، 2020. صفحة 10 فصل 1

22 نفس المصدر

23 التماس مقدم للمحكمة العليا حول موضوع مراكز العزل الصحي للنساء البدويات. أيار 2020. تمّ اقتباسه من

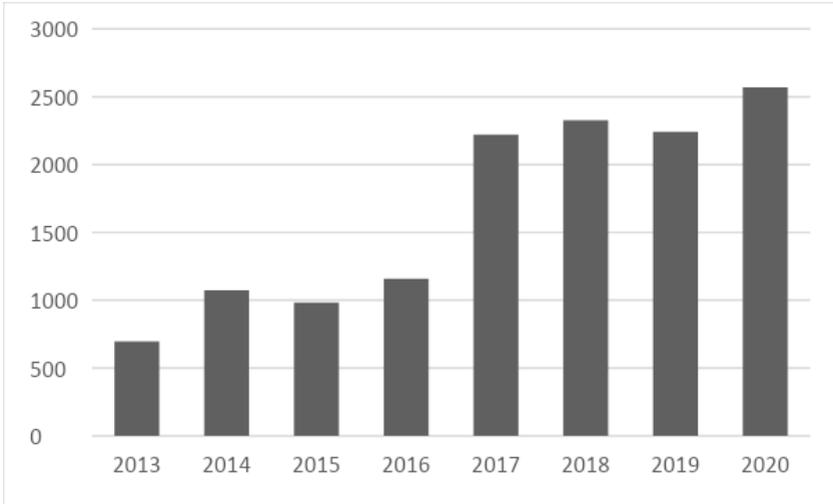
<https://tinyurl.com/3kzuvsh>

اعتماد على متابعة منتدى التعايش وجمعيات أخرى، تبين أن جهات فرض القانون قد واصلت توزيع أوامر الهدم، تنفيذ عمليات الهدم، والتحقيق مع المزارعين الذين بحوزتهم قطعان من الماشية وفرض غرامات عليهم (خاصة لأجل المضايقة)²⁴. تعتبر خطوات فرض القانون هذه، خطوات فعالة وتشكل الكثير من الضغط على السكان لدفعهم إلى هدم ممتلكاتهم بأيديهم. كما ويتعرض أرباب العائلات الذين يعيلون عائلات مكونة من ما معدله 7 أشخاص، لضغوط أخرى ومشاكل نفسية تضاف جميعها إلى الصعوبات الناتجة عن جائحة الكورونا. زد على ذلك، تجاهل سلطات فرض القانون التوصيات المتعلقة بالصحة والصرف الصحي الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات الطارئة بشكل خاص؛ هذا وقام سكان من القرى بإبلاغ منتدى التعايش، أن العديد من المفتشين ورجال الشرطة الذين تواجدوا في القرى كانوا على اتصال مع السكان دون اتخاذ خطوات من شأنها أن تمنع انتشار الفيروس.

تحليل عدد وأنواع الهدم وتأثير ذلك على المعيشة والعمل في البلديات البدوية

رسم بياني 1: هدم مباني في التجمعات السكانية في النقب 2013-2020

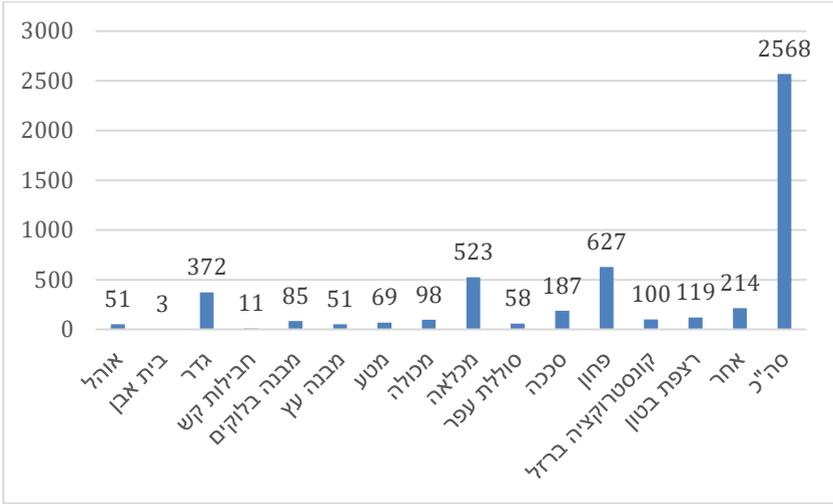
²⁴منتدى التعايش في النقب، جدول يتناول هدم المباني وحرث المحاصيل في النقب. <https://tinyurl.com/2eb5u88p>



المصدر: تقارير سنوية صادرة عن مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي 2013-2020

تظهر المعطيات المبينة في الرسم البياني رقم 1، ازديادا حادا في عمليات الهدم منذ العام 2013، حيث ارتفع عدد حالات الهدم خلال 8 سنوات، من 697 حالة هدم في عام 2013 إلى 2568 حالة هدم في عام 2020. – ارتفاع بنسبة 268%. بينما حصل في العام 2019 انخفاضا طفيفا في عدد المباني التي هدمت، حيث بلغ نسبة الانخفاض في هدم المباني 3.6% مقارنة بالسنة السابقة، وذلك على الرغم من هدم 2241 مبنى. مع ذلك، ابتداء من عام 2019 لغاية عام 2020 حصل ارتفاعا بنسبة 13%. وهكذا تمّ خلال 8 سنوات فقط هدم 13265 مبنى في التجمعات السكانية البدوية في النقب.

رسم بياني رقم 2: هدم مباني في القرى البدوية حسب نوع المبنى، 2020



المصدر: مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي، إجمال مجريات سنة العمل، 2020

يُصنف الرسم البياني رقم 2، عمليات الهدم التي نفذت في التجمعات السكانية البدوية في عام 2020، حسب نوع المبنى. قامت مديرية الجنوب في العام 2016 بنشر معطيات حول عمليات الهدم، تمّ الكشف من خلالها عن التعريف الواسع الذي تعطيه سلطات فرض القانون لمصطلح "مبنى". تُمكن هذه القائمة الحالية من تقدير عدد المباني التي استخدمت لأغراض الزراعة والرعي، مثل: الزرائب، البساتين وباللات البرسيم، حيث بلغت ما مجمله 603 حالات تقريبا كانت لها صلة بالأضرار التي لحقت بالمزارعين²⁵. فضلا عن ذلك، قامت السلطات بتنفيذ عمليات حراثة عميقة طالت أراضي البدو، وذلك كوسيلة رئيسية لسلب وهدر محاصيل هؤلاء السكان القرويين. لقد تمّ في عام 2020، حرث 14,273 دونم، مما شكل ارتفاعا بنسبة %314 مقارنة بالمساحات التي تمّ حرثها في العام السابق (4,536 دونم).

²⁵ أنظر 21 أعلاه

اختارت مديرية الجنوب خلال عام 2019 و عام 2020 عدم نشر المعطيات المتعلقة بعمليات هدم البيوت في هذين العامين. مع ذلك، قام منتدى التعايش بإجمال عدد الخيم، الخشبيات، البراكيات، بيوت الحجر، المباني المبنية من الطوب والمباني الخشبية حيث أفادت التقديرات المتعلقة بالعام 2020 أن حوالي 1,004 (40%) من المباني التي هدمت كانت مباني سكنية . مما يعني أن نسبة هدم البيوت زادت بنسبة 210% مقارنة بالعام المنصرم.

يعمل الكثيرون من سكان النقب في مجالات العمل التي تضررت جدا في ظل جائحة الكورونا، مثل السياحة والمطاعم، المواصلات العامة، التجارة، النظافة والصيانة²⁶. كما وحصل تباطأ في المجالات التي لها علاقة بالزراعة، مثل انهيار فرع الزهور²⁷. ليس هذا فحسب، بل وتتجلى الصعوبات الاقتصادية في ارتفاع معدل البطالة بين أوساط السكان العرب الذي يزيد بنسبة 25% عما هو عليه لدى السكان اليهود²⁸.

يؤثر قرار الدولة القاضي بهدم مبان زراعية في التجمعات السكانية البدوية على قدرة هؤلاء السكان على إعالة أنفسهم، والاعتناء بأطفالهم والخروج من دائرة الفقر بشكل مباشر. ظاهرة الهدم الذاتي في النقب

تتمثل إحدى التأثيرات الرئيسية الناجمة عن سياسات الإخلاء التي تنتهجها الدولة، في عمليات الهدم التي يتم تنفيذها من قبل أصحاب المباني أنفسهم. فوسائل المضايقة المختلفة التي تُفعلها سلطات فرض القانون ضد السكان البدو، تؤدي إلى اتخاذ قرار، سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي، يتم بموجبه هدم المباني بشكل ذاتي. حيث يتخذ أصحاب المباني قرارا يتم من خلاله هدم المباني لكي يتم تجنب التعرض لصدمات، ويتم انقاذ متعلقات شخصية ومواد بناء، وتقادي دفع الغرامات في حال قامت الدولة بتنفيذ عمليات الهدم.

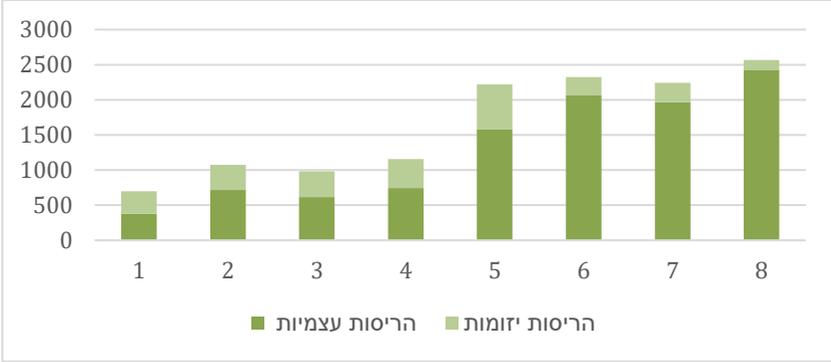
26 النساء العربيات في النقب خلال جائحة الكورونا: الرفاه والعمل (2020).

27 نفس المصدر

28 سليمان، أ. (2020). تأثير جائحة الكورونا على سوق العمل المتاح للعرب في إسرائيل: الاتجاهات الحالية والتوصيات المستقبلية. تم اقتباسه من <https://tinyurl.com/4m9bwrr3>. (بالعبرية).

تُصنّف مديرية الجنوب عمليات الهدم التي تتمّ في التجمعات السكانية البدوية في النقب إلى "هدم استباقي"، "هدم ذاتي" و "هدم وسط وجود إجراء قضائي قائم"²⁹. "يعود التمييز بين أنواع عمليات الهدم المختلفة، إلى الإطار القانوني الذي تمّ بموجبه الهدم أو إلى الجهة التي بادرت إلى عملية الهدم"³⁰.

رسم بياني رقم 3- الهدم الذاتي (يشمل الهدم الذي تمّ وسط وجود إجراء قضائياً قائماً) خلافاً للهدم الاستباقي 2013-2020



المصدر: مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي، إجمال مجريات سنة العمل، 2020

يبين الرسم البياني رقم 3، أن عدد عمليات الهدم الذاتي قد تزايدت خلال عام 2020، وشكلت 94% من مجموع المباني التي هدمت. إلى جانب ذلك، هنالك معطى هام آخر يتجلى في الازدياد الدراماتيكي والبالغ ما نسبته 210% من المباني التي تمّ هدمها من قبل أصحابها قبل صدور أمر هدم من قبل السلطات. حيث تمّ في النصف الثاني من عام 2020 هدم 628 مبنى مقابل ما تمّ هدمه في النصف الثاني من عام 2019³¹. يفيد تقرير مديرية الجنوب السنوي بأن عمليات الهدم قد توقفت في شهرَي نيسان وأيار من العام 2020³². مع ذلك، قام منتدى التعايش

²⁹ أنظر 18

³⁰ منتدى للتعايش في النقب (2020). حول عدم المساواة وهدم البيوت والمباني في التجمعات السكانية البدوية في النقب. تموز 2020 صفحة 19. تمّ اقتباسه من <https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2020/07/HDR-2020-Data-on-2019-Eng-3.pdf>

³¹ أنظر 18

³² نفس المصدر

بتوثيق حالات هدم لمباني تمّت في هذين الشهرين أيضا³³. إلى جانب ما جاء أنفاً، تمّ في عام 2020 تنفيذ 984 عملية "هدم وسط وجود إجراء قضائياً قائماً" مما يشكل ارتفاعاً بنسبة 25% مقابل ما تمّ هدمه في عام 2019. وتعكس هذه الأرقام تأثير العلاقة غير المتوازنة بين السلطات وبين المواطنين البدو سكان النقب. حيث تؤدي الضغوطات المفروضة من جانب السلطات إلى جعل المواطنين البدو يهدمون بيوتهم بأيديهم وذلك لتجنب التعرض لإجراءات قضائية ويضطرون "للتنازل" عن أراضيهم التي يمتلكونها منذ عهود التاريخ الغابرة والانتقال إلى بلدات حضرية.

لقد وصل عدد حالات الهدم الذاتية خلال 8 أعوام فقط إلى 10,490 حالة من بين عموم حالات الهدم التي بلغت 13,265 حالة³⁴. يدلّ هذا النهج على الخوف الزائد من السلطات التي تشكل الوسائل العقابية التي تنتهجها تقويضاً لقدرة السكان على توفير بيتاً آمناً لعائلاتهم وتوفير حياة كريمة لها.

بلغ إجمالي عدد حالات الهدم الذاتي خلال عام 2020 فقط 2,421 حالة، حيث يشكل هذا العدد نسبة 94% من مجموع الأبنية التي تمّ هدمها خلال هذا العام. في حين بلغ عدد الأبنية التي تمّ هدمها من قبل السلطات في هذا العام 147 مبنى فقط³⁵.

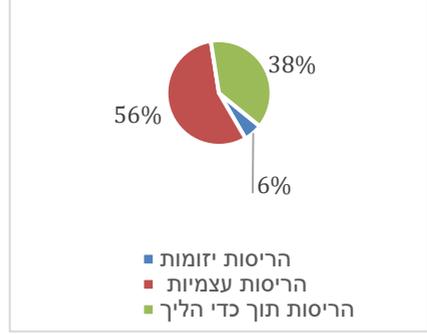
رسم بياني رقم 4: نسبة الهدم الذاتي، الهدم الاستباقي والهدم وسط وجود إجراء قضائياً
قائماً، 2020

33 أنظر 24

34 تعتمد هذه المواد على المعطيات التي زودتها مديرية الجنوب بناء على طلب منتدى للتعايش في النقب ضمن قانون حرية المعلومات.

35 نفس المصدر

بلغ عدد حالات الهدم الاستباقي خلال عام 2020، ما مجموعه 147 حالة، والتي تشكل 6% من مجموع حالات الهدم التي تمت في هذا العام.



بينما بلغت نسبة حالات الهدم الذاتي، حالات هدم تمت من قبل أصحاب المباني أنفسهم، 56% أو 1,437 مبنى. في حين ارتفعت نسبة الهدم وسط وجود إجراء قضائي قائما خلال عام 2020 من 33% خلال عام 2019 إلى 38% خلال عام 2020. كما تم

هدم 984 مبنى من قبل أصحابها قبل صدور أمر هدم بحقها، حيث يشكل ذلك ارتفاعا بنسبة 8% في العام الواحد³⁶.

تشير هذه المعطيات إلى زيادة الضغط الذي تفرضه الدولة على المواطنين: تواجد جهات فرض القانون ميدانيا بشكل دائم وأثناء عمليات الهدم، استصدار أوامر هدم، التهديد بفرض غرامات، استخدام طائرات بدون طيار لأغراض التصوير الجوي والمراقبة³⁷. هذه الوسائل إلى جانب زيارات مندوبي سلطة تطوير البدو المتكررة تهدف إلى

المصدر: مديرية الجنوب لتنسيق فرض قوانين الأراضي، إجمال مجريات سنة العمل، 2020

فرض ضغط دائم ومستمر على المواطنين البدو لكي ينتقلوا من القرى غير المعترف بها إلى البلدات والقرى المعترف بها من قبل الدولة.

الإطار القانوني الذي يتمّ بموجبه هدم المباني في النقب

³⁶ أنظر 20

³⁷ أنظر 31 صفحة 16

تقوم دولة إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، بإدخال تغييرات على قانون التخطيط والبناء بغية تقييد البناء في البلدات العربية. فلغاية اليوم تفتقر الكثير من البلدات العربية إلى الخرائط الهيكلية المحتملة التي يمكنها ملائمة نفسها لوتيرة الازدياد السكاني في القرى المعترف بها، القرى غير المعترف بها وفي البلدات أيضا³⁸. من هنا تصبح المشكلة ليس البناء غير المنظم بل تتمثل في انعدام وجود تخطيط لهذه التجمعات السكانية.

قانون كامينتس، المشهور باسم تعديل رقم 116 لقانون التخطيط والبناء، الذي صادقت عليه الكنيست ودخل حيز التنفيذ في تشرين الأول من العام 2017، ولد مؤخرًا سياسيات تشريعية³⁹. مما جعل هذا التعديل يتيح تكثيف إجراءات فرض القانون في حالات ارتكاب مخالفات للقانون وفرض عقوبات اقتصادية، ليتسنى تقصير إجراءات فرض القانون وعدم الرجوع إلى اجراء قضائي⁴⁰. حيث تمّ بالتزامن مع ذلك، توسيع صلاحيات جهات فرض القانون، وخاصة الوحدة القطرية لفرض قوانين التخطيط والبناء، بشكل كبير مما جعلها تعتمد على اجتهادها الفردي بشكل واسع⁴¹.

كما ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تمّ أيضا التمكين من استخدام عقوبات مشددة تفوق في شدتها العقوبات التي تُفرض بموجب قانون التخطيط والبناء نفسه، حيث شملت هذه العقوبات فرض غرامات أعلى وفرض مدد محكومية بالسجن أطول مما كانت عليه من قبل. زد على ذلك، تمّ ضمن المحاولة للقيام بتكثيف الجهود الرامية لفرض القانون، توسيع حدود المسؤولية عن مخالفات التخطيط والبناء لتشمل أشخاصا ليس لهم بالضرورة أي قدرة على التأثير على البناء غير القانوني أو منعه، فعلى سبيل المثال، أصحاب المصالح التجارية ممن يبيعون معدات بناء مخصصة للبناء في القرى غير المعترف بها، ومقاولي البناء أيضا⁴². يعتبر تحويل اشخاصا كهؤلاء متعاونين مع مرتكبي مخالفات تشديدا كبيرا قد يؤدي إلى تحويل عدد كبير من الناس الأبرياء إلى مجرمين بشكل كبير⁴³.

إلى جانب تعديل قانون التخطيط والبناء، تبننت السلطات أنظمة تهدف إلى فرض عقوبات اقتصادية إدارية تتسم بمزيد من الشدة. حيث صادقت وزيرة العدل السابقة أيليت شاكيد في شهر حزيران (2018) على فرض غرامات إدارية جديدة على من يخالفون القانون، فتم بموجب هذا القرار منح جهات إدارية صلاحية لفرض غرامات وسط إلغاء إشراف القضاء على ذلك. وبالتالي أصبحت الغرامات الكبيرة التي تنص عليها الأنظمة الجديدة غير مسبوقة

38 ناصر، ق (2021). لماذا يريد العرب فعلا إلغاء قانون كامنتس؟ المصدر: <https://tinyurl.com/38rr3fef>

39 قانون التخطيط والبناء (تعديل رقم 116)، 2017: <https://tinyurl.com/y7evr4ow>

40 جمعية حقوق المواطنين في إسرائيل. قانون كامنتس (قانون التخطيط والبناء، تعديل 109)، ورقة موقف، 2017:

<https://tinyurl.com/y88zumnu>

41 نفس المصدر

42 نفس المصدر

43 أنظر 35

وجائزة، إلى درجة أنها قد تصل إلى 300000 ش.ج لمرة واحدة، أو إلى 1500 ش.ج لليوم الواحد وذلك لفترة غير محددة، في حال بقيت المخالفة مستمرة⁴⁴ كما أنه بإمكان هذه الغرامات أن تجعل عائلات بدوية تصل إلى فقر كبير وتمس في حقها في العيش بكرامة بشكل مفرط للغاية.

قامت وزارة العدل، في شهر تشرين الثاني من العام 2020، بتعميم إعلان على الجمهور يتعلق بموضوع قانون كامينتس⁴⁵ يفيد بتجميد تطبيق قوانين التخطيط والبناء. لكن على الرغم من ذلك، من الواضح بأن ذلك التجميد ما هو إلا تقليل من تطبيق قانون كامينتس فقط وليس تجميده كلياً له. حيث تطرق التجميد المزعوم إلى المباني التي كانت مسكونة قبل الأول من كانون الثاني من العام 2018 وفرضت عليها غرامات إدارية فقط، ولم تخضع لأي إجراء من إجراءات فرض القانون الأخرى. يأتي هذا الإعلان، في حين أن غالبية الأبنية الخاضعة لإجراءات الهدم لا يتم استيفائها في الواقع، الشروط الواردة في هذا الإعلان. قانون كامينتس لا يعترف بالحق في سكن لائق وفي حق تقرير المصير، كما تم تعريفهما في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)⁴⁶.

طالبت الأحزاب العربية خلال المفاوضات حول تشكيل الحكومة الأخيرة (2021)⁴⁷ واضعة تجميد قانون كامينتس كشرط لانضمامها للائتلاف الحكومي. يتناول اتفاق الائتلاف الحكومي الذي تمّ توقيعها في شهر حزيران 2021، من قبل عضو الكنيست منصور عباس، باسم القائمة العربية الموحدة تجميد قانون كامينتس لغاية نهاية عام 2024، وتجميد هدم المباني "غير القانونية" في النقب لمدة 9 أشهر لحين بلورة سياسات تتعلق بهذا الموضوع⁴⁸.

ظاهرة البناء في التجمعات السكانية العربية بدون تراخيص، لا تحدث في فراغ. بل ينبغي النظر إليها من خلال خلفية الضائقة السكنية التي نجمت عن سياسات التخطيط والبناء التي

44 وزارة العدل، أنظمة المخالفات الإدارية (غرامات إدارية – التخطيط والبناء، 2018 (بالعبرية):

<https://tinyurl.com/yakjuhw>

45 ليس، ي، 2020. وزارة العدل أعلنت عن تجميد فرض القانون على مخالفات البناء في التجمعات السكانية العربية (بالعبرية) <https://tinyurl.com/y68srkfg>

46 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR). تم اقتباسه من <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx> العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. تم اقتباسه من <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx>

47 اتفاقية الائتلاف الحكومي حول تشكيل حكومة ائتلافية (2021). تم اقتباسه من

https://www.haaretz.co.il/embeds/pdf_upload/2021/20210611-181727.pdf

48 نفس المصدر

انتهجتها الدولة على مدار سنوات كثيرة والتي تتمثل في ممارسة مستمرة للتمييز ضد السكان العرب في إسرائيل، وفشل السلطات المترسخ في توفير تخطيط لائق. من هنا، يضطر المواطنون العرب في النقب تحت الظروف السائدة وبسبب انعدام بدائل إلى البناء، حيث يصبح بنو البشر ملزمون بتوفير مأوى لأنفسهم ولأفراد عائلاتهم ما دامت الدولة والسلطات المسؤولة لا توفر حلول. فقانون كامينتس يتغاضى بشكل قاطع عن الوضع القائم ويعيق التوصل لحلول تخطيطية وسكنية⁴⁹. لا يمكن حل الأزمة من خلال فرض العقوبات دون إيجاد حلا كاملا وعادلا للضائقة التي يولدها التخطيط. لذلك ينبغي على السلطات بدلا من انتهاج سبل فرض القانون والعقوبات القيام بواجبها القانوني وخلق إطار تخطيطي ملائم يمكن من بناء ملائم لاحتياجات السكان السكنية.

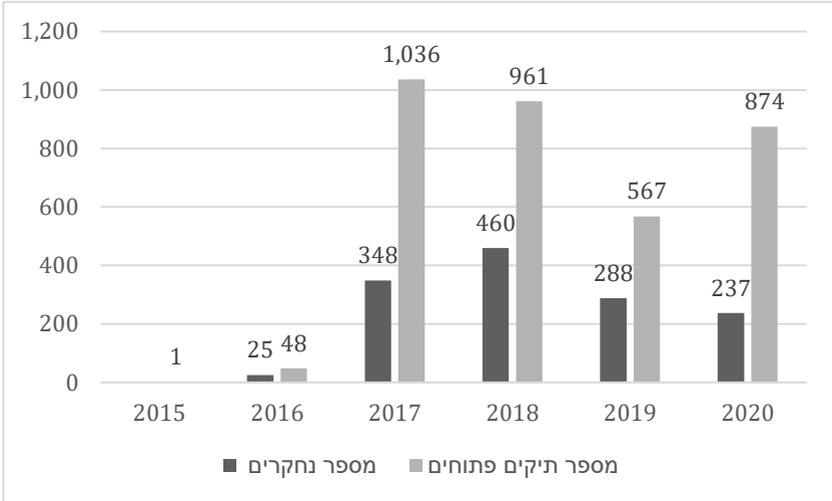
الوسائل العقابية المتبعة لأجل تحقيق الاقتلاع القسري

تقوم دولة إسرائيل باستغلال منظوماتها العقابية وذلك لأجل تحقيق أهدافها الرامية إلى تجميع السكان البدو في النقب، وسط اقتلاعهم من أراضيهم قسرا ونقلهم إلى بلدات تعاني من الفقر.

⁴⁹ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. إلغاء قانون كامنتس الذي يضيق الخناق بما يتعلق بفرض القانون على مخالقات البناء (2019). <https://tinyurl.com/6cus2y3u>

لقد أصبح أي لقاء بين جهات فرض القانون التابعة للدولة وبين السكان البدو لا يخلو بشكل متزايد من الاعتقالات وتحقيقات الشرطة.

رسم بياني رقم 5 - ملفات تحقيق وعدد المستجوبين المتورطين في السنوات 2015-2020



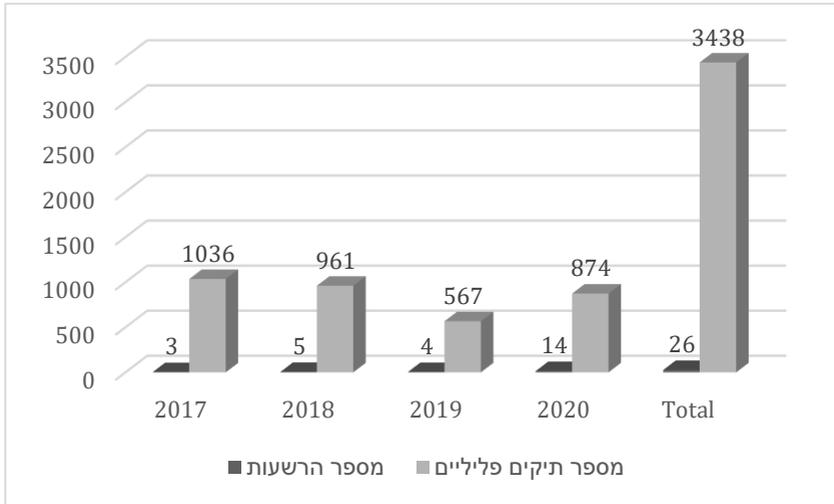
المصدر: تم إعطاء الحصول على المعلومات من شرطة إسرائيل وفق طلب منتدى التعايش استناداً إلى قانون حرية المعلومات، 2021

كما هو مبين في الرسم البياني رقم 5، بحسب شرطة إسرائيل، خضع بين السنوات 2015 – 2021 للتحقيق الجنائي 1,358 مواطناً بدوياً. مع أن هذا الرقم يظهر انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة بالعام 2019، هنالك ازدياد في عدد الملفات التي تم فتحها وفي عدد الأشخاص الذين خضعوا للتحقيق بين السنوات 2015 – 2020. حيث بلغت الزيادة بين السنوات 2016 و 2017 فقط ما نسبته 93% في عدد الأشخاص الذين خضعوا للتحقيقات. فلقد تمّ في عام 2017 فتح 1,063 ملفاً، وهذا العدد يعتبر كبيراً مقارنة بعدد الملفات التي تمّ فتحها في العام السابق. هنالك حدث واحد يمكنه تعليل الارتفاع في عدد الملفات وهو الحدث العنيف الذي وقع في أم الحيران⁵⁰. عندما دخل المئات من رجال الشرطة إلى القرية غير المعترف بها، بغية هدم 6 مبانٍ فيها. حيث تمّ أثناء مدهامة القرية من قبل الشرطة، إطلاق النار من قبل قوات الشرطة

⁵⁰ لمزيد من التفاصيل انظر: منتدى للتعايش في النقب. على الخريطة – أم الحيران. <https://tinyurl.com/y2ytk29a>

التي عملت في القرية في نفس الليلة، على أحد المواطنين، يعقوب أبو القيعان، وقتله⁵¹. لقد قام رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، خلال أحداث أم الحيران باتهام أبو القيعان بأنه ناشط ارهابي، فخلق بذلك سابقة تتعلق بنظرة الدولة العقابية إزاء صراع الأراضي الدائر بين الدولة وبين سكان النقب البدو. إلى جانب ذلك، برر تفعيل وفرض قانون كامينتس⁵² لاحقاً، موقف الدولة تجاه السكان البدو وتجاه نضالهم.

رسم بياني رقم 6 – ملفات التحقيق مقابل الإدانات بين الأعوام 2017 – 2020



المصدر: شرطة إسرائيل من خلال رد على طلب بموجب قانون حرية المعلومات، 2021.

يعتبر فتح ملفات التحقيق وسيلة، تستخدمها سلطات فرض القانون لأجل تهديد المواطنين البدو في النقب.

فبحسب المعطيات الواردة في الرسم البياني رقم 6 تبين أن هنالك تفاوتاً كبيراً، امتد على مدار جميع السنوات، بين عدد ملفات التحقيق التي تمّ فتحها خلال السنوات 2017-2020، والتي بلغ 3,438 ملفاً وبين عدد الإدانات التي وصلت إلى 26 إدانة، أي: الإدانات تشكل ما نسبته

⁵¹ برنر، ج. (24.02.2020)، تحقيق كيف أطلقت شرطة إسرائيل النار على معلم بدوي برئ وتركته يموت، هارتس.

<https://tinyurl.com/ydbsuwjr>

⁵² أنظر ملاحظة 38

07% فقط من الملفات التي تم فتحها. حيث يمكن أن يكون تلعيل ذلك، بأن هذه التحقيقات التي ترمي إلى التخويف، كان هدفها زيادة حجم عدد الإخلاءات الإرادية وليس لكي تؤدي إلى الإدانات أصلاً. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإدانات زادت خلال العام 2020 بـ 250% مقارنة بما كانت عليه في العام 2019. كما أن عدد الملفات الجنائية قد زاد هو الآخر بنسبة 54%.

تعكس هذه الإجراءات القضائية تجريم المواطنين البدو الذين يعيشون على أراضيهم. فهذا في الواقع ما هو إلا بمثابة استمرار لعمليات اقتلاع السكان القسري الذي تفرضه دولة إسرائيل على السكان البدو في النقب وعمليات فرض الحياة الحضرية عليهم منذ سنوات الخمسينات والستينات بالتناسب.

تأثير الهدم على نمو الأطفال

تولد عمليات الهدم المتواصلة عواقب هدامة، تسبب صدمات شديدة لدى لأطفال. كما أن الهدم يترك أيضاً آثاراً ضارة على صحة عشرات الآلاف لأطفال البدو النفسية ممن يعيشون في القرى غير المعترف بها في النقب والذين تلقوا أوامر هدم لمنزلهم دون تحديد موعد نهائي لتنفيذ الهدم. حيث يسبب عدم الوضوح التخوف من الاقتلاع من مكان السكن والشعور بعدم الأمان.⁵³

تتمثل إحدى نتائج الهدم في النقب في التأثير النفسي على الأطفال والفتيان. ويدلل على ذلك ما يظهره البحث الذي أجراه ريلووان باباجيد (2016) في ماساتشوستس من أن الإخلاءات تخلق تأثيرات نفسية وجسدية سلبية على صحة من فرض عليهم الانتقال من مكان سكنهم قسراً.⁵⁴ كما أن هنالك العديد من النتائج المترتبة على اقتلاع الناس من مكان سكنهم مثل، الانهيار النفسي، اضطراب ما بعد الصدمة، القلق والاكتئاب، التي تؤثر على من تم إخلائهم وعلى أولادهم أيضاً.⁵⁵ فضلاً عن الصدمة الجماعية، يمس هدم البيوت في النقب فيما يستحقه آلاف الأطفال من الرفاهية والنمو السليم وبالتالي يُعد هذا الهدم خرقاً لعدة بنود من اتفاقية حقوق الطفل الدولية.⁵⁶

⁵³ وواط، ف. (2018). "الم الانتقال، الانتقال، الانتقال": إخلاءات، اقتلاع وطرد في لندن. L'Annee sociologique, (1), 67-100.

⁵⁴ Babajide, R., Blum, E., Maniates, H., & Scher, M. (2016). Effects of eviction on individuals and communities in Middlesex County. The Middlesex County Coalition on Housing and Homelessness.

⁵⁵ Vols, M., Belloir, A., Hoffmann, S. M., & Zuidema, A. (2019). Common trends in eviction research: A systematic literature review. Houses, Homes and the Law, The Hague: Eleven Publishing.

⁵⁶ Unicef. (1989). Convention on the Rights of the Child.

حسبما ذكرت ايمي فيلبس (2019)، يبقى الأطفال الذين تم إخلانهم من بيوتهم وأصبحوا بلا مأوى، دون إمكانية للحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسي حيث تتجلى نتيجة ذلك في تسبب العزلة الاجتماعية لهم في المدرسة عندما يدركون جودة نظافتهم ومظهرهم الخارجي. مما يجعلهم أكثر عرضة للتجارب الضارة، بما في ذلك تعاطي المخدرات والاعتداءات الجنسية⁵⁷. لا يقتصر التعرض للخلاء من البيوت على عدم الوصول إلى التعليم والتثقيف، بل يؤدي إلى زيادة التوتر وقلة النوم، مما يخلق قلة هدوء وإرهاق جسدي حيث يسببان للأطفال قلة التركيز أثناء الحصص الدراسية وتصبح في إنهاء الدراسة بنتائج ذات مستوى جيد⁵⁸. وبكلمات بسيطة، " يعتبر السكن بمثابة وصفة لصحة جيدة"⁵⁹.

بناءً على معلومات من السنوات الخمس الماضية، تم الحصول عليها على أثر تقديم طلبات بموجب قانون حرية المعلومات، حيث أفصح منتدى التعايش في النقب بناء عليها في التوصل إلى تقييم يفيد أن آلاف الأطفال في النقب قد تضرروا جراء هدم البيوت. ومما لا شك أن هؤلاء الأطفال يمرون بتجارب مؤلمة تمس بقدراتهم الاجتماعية والعاطفية.

كانت إحدى توجيهات الحكومة، بسبب جائحة الكورونا، فرض إغلاق وإتباع جهاز التعليم طريقة التعليم عن بعد⁶⁰. من هنا، أضرت هذه التوجيهات كثيرا بتعليم ونمو آلاف الأطفال الذين تم هدم بيوتهم من قبل الدولة أثناء وجود جائحة الكورونا. مع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه التوجيهات صدرت عن الحكومة، لكنها لم توفر نهائيا أي خيار لائق يخدم الأطفال في القرى غير المعترف بها لكي يتم حماية حقهم في المأوى، الأمن والتعليم.

غالبًا ما تكون العائلات التي تم إخلانها من بيوتها على استعداد لقبول ظروف معيشية أدنى من المعايير المقبولة، وذلك في محاولة يائسة منها لتأمين المسكن والمأوى لنفسها، مما قد يسبب لها مشاكل صحية كبيرة⁶¹، أو يجعلها تستقر في أماكن خطيرة يتوفر فيها قليل من الأمن للأطفال خاصة⁶². بحسب نوره جوتليب وباولا فدر – بوبيد (2014)، غالبًا ما تنتقل عائلات للسكن مع الأقرباء، فتعيش وسط اكتظاظ وضغط، مما يخلق صراعات وعنف يكون موجها

⁵⁷ ايمي فيلبس، غياب البيت وتأثيره على الأطفال، جمعية الصحة النفسية للأطفال والراشدين (2019)

⁵⁸ أنظر البند 55

⁵⁹ بويل – امان. أ (2018) أزمة الإخلاء المخفية عن الأنظار (مدونة) تم اقتباسه من

<https://www.bu.edu/sph/news/articles/2018/the-hidden-health-crisis-of-eviction>

⁶⁰ قديري – عوباديه، س. (2020). التعليم عن بعد في إسرائيل يجرح المعلمين والاباء. من

<https://tinyurl.com/973s8jmy>

⁶¹ دزموند، م. & كيمبرو، ر.ط. (2015). تداعيات الإخلاء: سكن، ضائقة وصحة. قوات اجتماعية، 94 (1)، 295-324

⁶² وباء الإخلاء : ماثيو دزموند. (2018). تم اقتباسه بتاريخ 15.6.2021 من

<https://www.youtube.com/watch?v=7f9dqQBvYcA>

تجاه النساء والأطفال بشكل خاص⁶³. تتجلى الصدمة المتكررة التي يعيشها الأطفال في ظهور خوف دائم، يؤثر على القرارات المتعلقة بحياة العائلة مثل، اختيار أوقات الخروج من البيت، كمية الطعام التي يجب شرائها وضرورة تحسين المسكن وظروف الحياة⁶⁴.

تتسم الصدمة الناجمة عن الإخلاء والعواقب المترتبة عليها، بظهور آثارا كبيرة على صحة الأمهات. حيث يمكن للأحداث المتعلقة بالفقر مثل، حالات الإخلاء القسري أن تقلل من قدرة الأمهات على توفير دور داعم من قبلهن كأمهات، وتزيد من ميول الأم لفرض العقوبات والتصرف بشكل غير مستقر. هذا وتشير جوتليب وفدر - بوبيس (2014) إلى أن القلق الرئيسي الذي يلاحق العديد من النساء البدويات في حالات هدم البيوت، يتجلى في الآثار الجسدية والنفسية التي يتعرض لها أطفالهن جراء عمليات الهدم. علاوة على ذلك، تقوم بعض النساء بوصف آثار هدم البيوت عليهن من خلال معاناة أطفالهن. حيث يعرض هذا الضغط المتواصل للنساء لمشكلة مزدوجة - الاهتمام برعاية أطفالهن على الرغم من أنهن يعشن وسط جو يسوده انعدام الثقة في الدولة والمجتمع أيضا وتراجع في الشعور بالانتماء والمواطنة. ولا يعني ما جاء أنفأ، أن الرجال لا يشعرون بالتأثير النفسي المترتب على هدم البيوت، أو أنهم لا يهتمون بأطفالهم، مع ذلك، ونظرا لكون المرأة امرأة، وتوزيع الأدوار من الناحية الاجتماعية، يترك هذا التأثير على المرأة آثارا خاصة يجب الاعتراف بها.

يُمكن لاقتلاع الناس من بيوتهم، من أي نوع كان، أن يخل بصحة الأطفال والأمهات النفسية والجسدية ورفاهيتهم أيضا. بحسب بحث أجراه ماثيو ديزموند (2015)، تتعرض النساء اللواتي تم إخلانهم من بيوتهن لنسبة أعلى من الاكتئاب، يظهر حتى بعد مرور سنوات على الإخلاء القسري. مما يجعل هذا الأمر يشير إلى أن الإخلاء يترك انعكاسات طويلة الأمد على سعادة الأمهات وعلى جودة حياتهن مما يؤدي، كما ورد أنفأ، في بعض الأحيان إلى الاكتئاب. حيث يمكن لهذه الانعكاسات أن تؤثر على علاقتهن مع عائلتهن ومع جيرانهن. كما وقد يجعل هذا الأمر النساء تقلل من مشاركتهن المدنية ومن مستوى مشاركتهن في نشاطات المجتمع المحلي وبالتالي يتنبهن ذلك عن البحث عن عمل أو عن المساهمة في تنمية أطفالهن⁶⁵. فضلا عن ذلك، قد يسبب الضغط المكثف جعل دور الأبوين أقل فاعلية وجودة، وقد يؤدي إلى الحد من إمكانية توفير الدعم العاطفي والاجتماعي للأطفال، وكذلك إلى توفير بيئة تربية مستقرة وأمنة. مما قد يجعل النتائج تؤدي إلى تدهور صحة الطفل النفسية⁶⁶. من الأهمية بمكان، أن يشار إلى احتمالية وجود ضائقة مادية بنسبة عالية لدى العائلات التي تم إخلانها من

⁶³ جوتليب، ن. وفدر - بوبيس، ف. (2014) : أن تصبح بلا بيت: آثار هدم البيوت على رفاهية النساء في القرى غير المعترف بها في النقب. الصحة والمكان، 29. صفحة 146-153.

⁶⁴ نفس المصدر

⁶⁵ أنظر ملاحظة 62

⁶⁶ ليسا برغ، " الأطفال التي تم إخلانهم ووضعهم في حضنة خارج البيت: الدراسة الحشدية" ، PMC 2018 ، صفحة 8

بيوتها لربما تظهر بعد سنوات من إخلائها من بيوتها، مما يدل على أن الإخلاء في حد ذاته لربما يكون هو سببا للفقير.

استنادا على ما ورد أنفا، يمكن الإجمال والقول إنه قد تمّ إخلاء 1000 طفل بالقوة من مكان ولادتهم من قبل الدولة، مما يعني أن دور الدولة الذي يتمّ بشكل فعال لا يقتصر على الصدمة الشخصية التي يتعرض لها الأطفال، بل يساهم هذه الدور في توسيع وتعميق دائرة الفقر أيضا. مع ذلك، فإن الدول بدلا من أن تعالج المشاكل المتعلقة بالفقر التي تنجم عن الصدمة النفسية، بواسطة توفير خدمات نفسية واجتماعية، وتوفير موارد مادية تساهم في تحسين الرفاهية والأمن، تواصل في إهمال حالة "الفقر" الهشة وتحويلها إلى حالة جنائية.

الاستنتاجات

تسبب عمليات الهدم التي تنفذها سلطات الدولة وتوسيع دائرة الوسائل العقابيّة القضائية كقانون كاميننس، على سبيل المثال، عاقبا أمام نضال البدو المتعلق بموضوع الأراضي، تهوي بهم نحو المزيد من مستويات الفقر المتدنية، تحرمهم من حقوق الإنسان والمواطن المستحقة لهم وكذلك من الاحتياجات السكنية التي يستحقها كل مواطن لكي يتمكن من العيش بكرامة. مع أن هذه الخطوات تتسم بدرجة كبيرة من الفظاعة، إلا أنها تصبح تستحق مزيدا من الشجب عندما يتمّ تنفيذها في ظل وجود جائحة عالميّة.

تستخدم دولة إسرائيل جميع الوسائل المتوفرة لديها لكي تقوم بتجميع السكان البدو خلفا لرغبة غالبيتهم في بلدات مكتظة بالسكان، وذلك بدلا من إجراء مفاوضات تتسم بالنزاهة لكي يتسنى من خلالها حلّ موضوع ملكيّة أراضي البدو وموضوع توطينهم. يعتبر أفراد المجتمع المحليّ البدوي من مواطني الدولة، مع ذلك تواصل الدولة إصرارها على النظر إليهم كأعداء وليس كمواطنين متساوين في الحقوق. فبدلا من أن تتمّ المحافظة على حق البدو في النقب في العيش بكرامة وفي سكن لائق، تقوم سلطات الدولة بشكل ممنهج بهدم بيوتهم وتفرض عليهم الانتقال من أراضي آبائهم قسرا، وذلك خلفا للمواثيق الدوليّة. تولد سياسيات هدم البيوت المتبعة في القرى البدوية في النقب نتائج هدامة، تتضمن انهيار مبنى المجتمع المحليّ الاجتماعيّ وتخلق عدم ثقة بالدولة ومؤسساتها والخوف منها. لا سيما وأن العدد الأكبر من عمليات الهدم قد نفذت في ظل وجود جائحة عالميّة، الأمر الذي يعكس تمسك دولة إسرائيل بسياسات التمييز التي تنتهجها وتغاضبها عن وجود الأقلية البدوية الأصلانية.

حسبما أفاد هذا التقرير، شهدت السنة الماضية عددا قياسيا من عمليات الهدم التي تمّ تنفيذها في النقب بموجب سياسة الهدم المنتهجة من قبل الدولة، حيث تمّ في عام 2020 هدم 2568 مبنى في القرى البدوية، كان من بينها ما يقدر بـ 1376 مبنى سكني، أي زيادة بنسبة 21% في

هدم البيوت مقارنة بالعام 2019. إلى جانب ذلك، الأمر المثير لمزيد من القلق يكمن في اتباع نهج الهدم الذاتي المتزايد الذي بلغ 94٪ من جميع عمليات الهدم هذا العام، كما أن هذه الضغوط تخلق جوًا ملموسًا من التخويف يسود بين أفراد المجتمع البدوي المحلي، من هذا المنطلق المؤلم يختار السكان لأجل تجنب التعرض لمزيد من العنف والصدمات النفسية هدم بيوتهم ومبانيهم بأنفسهم.

تعتبر سياسة الهدم عنفا وعدوانية وتؤدي إلى تراجع في الثقة بين المواطنين والدولة. حيث يكون هذا الأمر صحيحا بشكل خاص عندما ترفض الدولة أو لا تستطيع توفير حلول بديلة ولائقة للمواطنين القاطنين في القرى غير المعترف بها. على الدولة الانصياع لمؤسسات حقوق الإنسان الدولية والشروع بخطوات من شأنها إعادة بناء الثقة بينها وبين المجتمع المحلي البدوي تُمكن من حل يحترم طابع حياتهم وتطلعاتهم بشكل يتماشى مع مخططات الدولة. يجب أن يكون الحق في المسكن عنصرا أساسيا في التعامل مع جائحة الكورونا وسيلة للانتعاش منها. لذا يحتم هذا الأمر تخصيص موارد كبيرة ولائقة ليتم بواسطتها تحقيق الحق في توفير مسكن لائق للجميع.

ينبغي أن تكون خطوات الاستشفاء في ظل انتشار جائحة عالمية موفرة للجميع ويحظر استثناء أي شخص كان. لذا ينبغي استخدام وسائل خاصة ليتم ضمان حصول التجمعات السكانية البدوية، التي كانت على مدار سنوات تعاني من التمييز والتهميش على نفع من كافة خطوات الاستشفاء هذه.

النساء البدويات في النقب معنيات بذلك ويجب أن يتم الاعتناء بهن من قبل اخصائين اجتماعيين ومن قبل العاملين في جهاز الصحة ليتم توفير دعم لهن لكي يتمكن من التعامل مع النتائج غير القابلة للإصلاح الناجمة عن هدم بيوتهن والتي تؤثر على نمو الأطفال وعلى صحتهم النفسية. لكي يتم التعامل مع مشاكل السكن السائدة بين أوساط السكان البدو في النقب، يجب على الدولة تغيير سياساتها والاعتراف بأن الإخلاء القسري، الهدم والقرارات التي تقصي مجموعة معينة من السكان لا تؤدي فقط إلى تفاقم مشكلة السكن القطري في إسرائيل. علاوة على ذلك، على الدولة التعامل مع الصراع حول الأراضي بشكل شامل من خلال اعترافها بجميع القرى البدوية وتزودها بالبنى التحتية والخدمات الأساسية مثل ما تزود باقي المواطنين. فإندما اتاحة الخدمات يرسخ مكانة النساء البدويات المتدنية ويساهم في استمرارية اقصائهن. كما ويتم في ظل غياب منشآت سكنية تساهم في تخفيف وطأة جائحة الكورونا وإسقاطاتها، الحكم على النساء البدويات والأطفال البدو بالفشل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من حجم ظاهرة الهدم، لا يتوفر أي دعم لأفراد المجتمع المحلي أثناء عمليات الهدم أو بعدها كما وتفتقر أقسام الرفاه الاجتماعي إلى الخبرة أو إلى المهنية في هذا الموضوع. من هذا المنطلق، يجب إجراء المزيد من الأبحاث التي تتناول تأثيرات هدم البيوت على النساء والأطفال، لكي يتسنى للدولة توفير أنسب الحلول للمتضررين، كما على الدولة

الاعتناء من خلال المؤسسات الحكومية بالأضرار العاطفية، الأقتصادية والاجتماعية التي يلحقها الهدم بالمواطنين البدو.

ليس هنالك سوى اتباع خطوات ديمقراطية حقيقية يمكنها احتواء جميع الأقليات داخل حياة الدولة، وحينها فقط ستمكن التجمعات السكانية البدوية أيضاً من الهروب من دائرة الفقر والجريمة، الوصول إلى نظام تعليمي أفضل، إلى المزيد من فرص العمل ولحياة تنسم بالأمن والكرامة.



منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية
פורום דו קיום בגב לשוויון אזרחי
Negev Coexistence Forum for Civil Equality



www.dukium.org

0507701119

info@dukium.org